مدخل مقترح لقياس القيمة العادلة في عمليات إندماج منظمات الاعمال المعرفية (دراسة تطبيقية)

الأستاذ الدكتور
عصام عبد المنعم إسماعيل
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة ـ جامعة المنصورة

الدكتورة
حسناء عطية حامد
مدرس المحاسبة
كلية التجارة ـ جامعة المنصورة

الباحث
خالد عزيز فرحان

الملخص

استهدفت هذه الدراسة تحديد مدى ملاءمة وموثوقية محاسبة القيمة العادلة لأتخاذ قرارات الاندماج من قبل المنظمات المعرفية خاصة مع وجود عدة مداخل (طرق) لقياس القيمة العادلة علما بأن كل مدخل منها يعطى قيم مختلفة ويتطلب تطبيقه شروط وإمكانيات مختلفة ،حتى يمكن اختيار المدخل الافضل للقياس المحاسبى لعمليات الاندماج فى المنظمات المعرفية والتى تتميز بأنها صناعات تتصف بالتغييرالمستمر وعدم وجود سوق نشط للاصول المعنوية والتى تمثل الغالبية العظمى من أصول هذه المنظمات، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة فى السؤال التالى : ماهو أفضل مداخل قياس القيمة العادلة عند تطبيق طريقة الشراء فى القياس المحاسبى لعمليات اندماج المنظمات المعرفية؟.

وقد أوضحت نتائج التحليل الاحصائى أن مدخل التكلفة هو أكثر المداخل التى تؤثر على موثوقية المعلومات المالية الواردة فى القوائم المالية لمنظمات الأعمال المعرفية، وأن مدخل السوق هو أكثر المداخل التى تؤثر على ملاءمة المعلومات المالية الواردة فى القوائم المالية لمنظمات الأعمال المعرفية، كما تبين وجود ارتباط معنوى بين المدخل المتبع لقياس القيمة العادلة وطرق المعالجة المحاسبية لعمليات الاندماج لمنظمات الأعمال المعرفية "، باستثناء مدخل الدخل وطريقة توحيد المصالح فلا توجد علاقة بينهما .وأخيرا تم عرض التوصيات والتي من أهمها ضرورة الموازنة بين خاصيتي الملائمة والموثوقية من قبل ادارة المنظمات المعرفية عند قيامها بتطبيق محاسبة القيمة العادلة.

Abstract

This study aimed to determine the extent of relevance and reliability of fair value accounting to Combination Operations decisions by Knowledge Business Organizations with the presence of several approaches (ways) to measure the fair value of knowing that each entrance of which is given different values and requires the application of the terms of different possibilities, so you can choose the best approach for measuring the accounting operations integration of Knowledge Business Organizations , the problem of study in the following question what is the **best**approach to the fair value measurement when applying the purchase method of accounting measure for Combination Operations of Knowledge Business Organizations.The results of statistical analysis has shown that the cost approach is more approaches that affect the reliability of the financial, and the market approach is more approaches that affect the of the Relevance financial information.Finally, recommendations of the study The necessity of The balance between Relevance and reliability when application of fair value accounting .

طبيعة الدراسة

فرض عصر العولمة وعصر تكنولوجيا المعلومات تغيرات جوهرية على بيئة الاعمال بشكل عام وعلى بيئة مهنة المحاسبة بشكل خاص، بحيث اصبح من الضروري على مهنة المحاسبة مواكبة التغيرات التي تطرأ فى هذه البيئة و بشكل يتوافق مع سرعة التغير فيها، ومن المعروف أن وظيفتي المحاسبة يتمثلان بوظيفة القياس ووظيفة الأفصاح ، وتخضع وظيفة القياس المحاسبي الى قيود لايمكن لهذه الوظيفة تجاوزها ،و لهذا يعتقد البعض أن القوائم المالية تعكس بصدق وعدالة نتيجة النشاط والمركز المالي للشركات ، لكن هذا الاعتقاد بعيد عن الواقع بسبب قيود القياس المحاسبي التي تتمثل في قيد (عدم التأكد - الموضوعية وقابلية التحقق - قيد حدود الوحدة النقدية - الحيطة والحذر) ولذلك كان لا بد من تعديل بعض عناصرهذه القوائم الى القيمة العادلة حتى تستطيع أن تواجه وظيفة القياس المحاسبي تحديات اختيار الاساس الانسب للقياس والاكثر ملاءمة في حالات الاندماج لمنظمات الاعمال بشكل عام والمنظمات المعرفية بشكل خاص(القشي و كراجه، ٢٠٠٦،ص٢) .

كما أدت المتغيرات الاقتصادية التي ظهرت في ظل العولمة إلى قلق المنظمات على مستقبلها الاقتصادي في البقاء والقدرة على المنافسة، مما دفع هذه المنظمات إلى البحث عن تحقيق التركيز الاقتصادي لمواجهة تلك المتغيرات، حتى أصبح الاقتصاد الحديث يتميز بظاهرة التركيز الاقتصادي ،ويعتبر الإندماج أهم وسائل تحقيق التركيز الإقتصادى وأكثرها شيوعا نظرا لما يشهده العالم في القرنين الأخيرين من ثورة مذهلة وهائلة في شتى مناحي الحياة في مجال الصناعة والتجارة والاتصالات حتى أضحى العالم على كبره واتساعه قرية صغيرة، بالاضافة إلى تكامل مصالح واحتياجات الدول في المجتمعات.

وقرار الاندماج ليس بالأمر السهل فقرار استراتيجي كقرار(الاندماج) ليس من السهل اتخاذه بشكل عفوي او ارتجالي، حيث تحتاج العملية الى الكثير من الحيطة والحذر والمعلومات ليس عن الحاضر فقط بل عن المستقبل، ومعلومات ما بعد الاندماج ايضا (جاسم،٢٠١٠، ص٤)، ويرى الباحث ان الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية يجب أن تكون اكثر الدول اهتماماً بالاندماج لأنه يساعدها على مواكبة التطور المعرفي، مع الاخذ فى الاعتبار ان نجاح او فشل عملية الاندماج يتوقف على مدى تحقيقه للأرباح من جهة، وعلى مدى ملاءمة وموثوقية المعلومات التى أعتمد عليها في اتخاذ قرار الاندماج.

وهذا ما استدعى اهتمام الباحث لمناقشة مدى ملاءمة وموثوقية محاسبة القيمة العادلة لأتخاذ قرارات الاندماج من قبل المنظمات المعرفية خاصة مع وجود عدة مداخل (طرق) لقياس القيمة العادلة علما بأن كل مدخل منها يعطى قيم مختلفة ويتطلب تطبيقه شروط وإمكانيات مختلفة، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة هذه

الدراسة لمناقشة أفضل مداخل قياس القيمة العادلة لاتخاذ قرار الاندماج خاصة مع وجود دوافع متباينة تسعى المنظمات إلى تحقيقها من وراء هذا القرار.

الدراسات السابقة

أولاً:الدراسات المتعلقة بالقيمة العادلة :

١. دراسة Glover and Pierre (2005)

هدف الدراسة :توضيح الدوافع من وراء إصدار المعايير الخاصة بقياس القيمة العادلة وبيان مدى القدرة على تطوير تقديرات للقيمة العادلة من خلال توفير ارشاد موحد لتطوير نموذج هرمي يمكن الاعتماد عليه عند تقدير القيمة العادلة يجعلها اكثر قابلية للاعتماد عليه.

ومن نتائج الدراسة ان مشاكل القياس المحاسبي قد دفعت واضعي القوانين والمنظمين الى اعادة تقييم الالتزامات والمتطلبات الخاصة بالتقارير المالية لإعادة النظر في نموذج التقرير المالي الاساسي، فبالرغم من ان المعلومات تستوفي خاصية الملاءمة بشكل متزايد إلا ان هذه الملاءمة المتزايدة تأتي على حساب خاصية الموثوقية.

٢- دراسة Laux et al, 2009

هدف الدراسة: تقييم مدى حقيقة أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة هو السبب المباشر لحدوث الازمة المالية وذلك من خلال دراسة الانتقادات الموجهه لها بهذا الشأن.

ومن نتائج الدراسة أن الازمة المالية سببها القرارات المالية السيئة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى وليست القيمة العادلة فالقيمة العادلة مجرد نموذج للقياس يقوم بالتقرير عن قيم الاصول دون ان يكون له اثار اقتصادية ،فاستخدام القيمة العادلة لتقييم الاصول المالية للشركة بقيمة منخفضة وفقا لأسعار السوق يؤدي الى تقليل حدوث ازمة مالية، كما ان محاسبة التكلفة التاريخية وباعتبارها البديل عن القيمة العادلة ليست الحل لمشكلات القيمة العادلة.

٤- دراسة (النجار،٢٠١٣)

هدف الدراسة: بيان اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة بدلا من مبدأ التكلفة التاريخية على ملاءمة وموثوقية معلومات القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية وكذلك الكشف عن المشاكل والمعوقات التي تواجه الشركات الفلسطينية في تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة من نتائج الدراسة ان المعلومات المستندة على القيمة العادلة اكثر فائدة من تلك المعدة على اساس مبدا التكلفة التاريخية بالنسبة لمستخدمي هذه المعلومات خاصة في دعم اتخاذ قراراتهم الاستثمارية فتطبيق محاسبة القيمة العادلة في الشركات المساهمة الفلسطينية يزود المستثمرين بوعي ونظره تنبؤيه مستقبلية لقيمة الشركة، وان مشكلة الموثوقية والملاءمة تمثل اهم صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة لذا يجب العمل على توفير قواعد استرشاديه واضحة لقياس القيمة العادلة، وتقليل الاعتماد على التقديرات الشخصية من قبل معدي القوائم المالية.

٤- دراسة (أحمد ، ٢٠١٤)

هدف الدراسة:تقييم منهج القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح للأصول المالية، وبيان كيفية تطبيق معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة في السوق المصري وبيان العقبات التي تواجه هذا التطبيق ،كذلك التعرف علي انعكاسات الأزمة المالية علي السوق المصري وتأثير تطبيق معايير التقارير المالية الموجهه نحو القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ومن نتائج الدراسة أنه توجد علاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبين حدوث الأزمة المالية ، أيضا توجد علاقة لتاثير أبعاد حوكمة الشركات علي التقليل من تكرار حدوث الأزمة المالية وبين حدوث الأزمة المالية ، كما توجد علاقة بين أساليب القياس والإفصاح وانعكاسات الأزمة المالية علي السوق المصري وبين حدوث الأزمة المالية، وأوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في مراقبة الشركات المدرجة في السوق المالي وخصوصا في عملية التزامها بمعايير المحاسبة الدولية واطلاعها على الدليل الاسترشادي الخاص باستخدام معايير القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة، واعتماده بشكل رسمي وملزم و ضرورة توعية المستثمرين بأهمية معايير المحاسبة ، و ضرورة التطبيق التدريجي لمفهوم المحاسبة عن القيمه العادله في الشركات المصريه وضرورة الإفصاح الكامل عن البيانات المتعلقة بالقيمة العادلة.

ثانيا: الدراسات المتعلقة بالاندماج

١- دراسة (Ali, 2005)

هدف الدراسة : دراسة عمليات الاندماج التي تمت بين البنوك الامريكية واسباب زيادتها، كما استهدفت الدراسة تقدير اثرعمليت الاندماج على كفاءة عوامل التكلفة والربح .

ومن نتائج الدراسة ان عمليات الاندماج التي تمت بين البنوك الامريكية تهدف الى تقليل حجم التكاليف المرتفعة بالإضافة الى زيادة الحصة السوقية لها وقدرتها على المنافسة في السوق، وان من فوائد الاندماج اضافة قيمة للمساهمين وبالتالي اضافة قيمة للمنظمة وان عمليات الاندماج سوف تزيد من ربحيتها، ومن توصيات الدراسة ان تتوجه البنوك الصغيرة الى الاندماج مع بعضها البعض لتشكل وحدة مصرفية اكبر مما كانت علية في السابق مما يؤدى إلى تحسين كفاءة التكاليف عندما تندمج في نفس البيئة التسويقية لهاو توزيع المخاطر من خلال عمليات الاندماج .

٢- دراسة (Rawaili, 2009)

هدف الدراسة : بيان اثر الاندماج على الاداء المالي للشركات الاردنية وبيان مخرجات عمليات الاندماج، وشملت عينة الدراسة (١٠٣) شركة اندمجت واصبحت (٤٩) شركة وقد ركزت الدراسة على بيان اثر الاندماج على مؤاشرت الربحية والسيولة وحجم المبيعات و ايرادات الاسهم العادية .

ومن نتائج الدراسة ان هناك تأثير قوي لعمليات الاندماج على ربحية الشركات و تأثير على إيرادات الاسهم ، و التأثير الاقوى لعمليات الاندماج كان على حجم المبيعات وعلى سيولة الشركات الاردنية، ومن توصيات الدراسة ضرورة تشجيع الشركات صغيرة الحجم على الاندماج مع بعضها البعض لتشكل قوى منافسة داخل البيئة التسويقية لها، وضرورة تبني الحكومة اجراءات لتشجيع الشركات الصغيرة على الاندماج وبيان أهمية عمليات الاندماج من خلال نشرات توعية من قبل الحكومة.

٤-(الدباس،٢٠١٢)

هدف الدراسة : بيان اثر واهمية عملية الاندماج في قطاع الصناعة من خلال مقارنة الاداء المالي قبل وبعد عملية الاندماج ودراسة ابعاده والتعرف على إيجابيات وسلبياته وتحديد اثر الاندماج على السيولة المالية للشركات المساهمة العامة وتحديد اثره على المنافسة والربحية والبقاء والنمو.

ومن نتائج الدراسة أن عدم تأثير عملية الاندماج على اداء الشركة المندمجة قد يكون في حالات خاصه، لأنه من المؤكد ان تحدث عملية الاندماج تحسنا نوعيا في اداء الشركة المندمجة، كما ان صافي الربح كقيمة مطلقة لا يعبر عن اداء الشركات المندمجة فبشكل عام لابد ان يؤخذ مع عوامل اخرى تتعلق بارتفاع القيمة السوقية للشركة المندمجة او غيرها من طرق قياس الاداء،حيث تظهر اهمية الاندماج بشكل كبير في توفير رؤوس الاموال الكافية لتحقيق الارباح واهداف الشركات وتحقيق الائتمان والثقة للعملاء وفتح اسواق جديدة والحد من المنافسة وجودة الانتاج وخفض النفقات.

٥- دراسة (العقايدة،٢٠١٢)

هدف الدراسة : بيان مدى اهمية الاندماج في منظمات الاعمال وبيان دوافعه والتعرف على إيجابيات وسلبياته من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الشركات لعمليات الاندماج في عالمنا المعاصرلتحديد أثاره على الارباح وقدرة الشركات على المنافسة مع مثيلاتها في السوق ومن نتائج الدراسة ان الاندماج يعد ركنا اساسيا في ضمان وثبات الاداء المالي للشركات المساهمة العامة وقدرتها على تطوير نفسها تلقائيا كما يترتب عليه ارتفاع معدل العائد للمبيعات بعد الاندماج مقارنة بالفترات السابقة لها وزيادة معدل دوران الاصول بعد الاندماج عما كانت عليه قبله ، وتوصي الدراسة بضرورة بيان مقدرة عمليات الاندماج للشركات في تحقيق الارباح لها وذلك من اجل تنمية رغبة الاشخاص المستثمرين الراغبين للاندماج للدخول فيه، واصدار مجموعة من النشرات لتوعية الاشخاص بأهمية عملية الاندماج ومدى قدرتها على تنمية الاقتصاد.

مشكلة الدراسة

وقد استهدف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ بعنوان (اندماج الاعمال) تعزيز الملاءمة والموثوقية والقدرة على مقارنة المعلومات التي تقدمها المنظمة حول اندماج الأعمال وتأثيراته في بياناتها المالية ، فكيف يتحقق ذلك والمنظمات التى ترغب فى الإندماج تواجه بعض المشاكل المحاسبية عند قيامها بإعداد التقارير المالية خاصة كيفية التقرير عن نتائج العمليات و المركز المالى للمنظمات المندمجة خاصة وان معيار(IFRS3) يتطلب ان تتم المحاسبة عن عمليات الاندماج بطريقة الشراء فقط والتى تفترض أن الاندماج عملية شراء وحدات اخرى وبالتالي يجب على المنظمة المشترية (الدامجة) ان تسجل في دفاترها الاصول والالتزامات الخاصة بالمنظمة المبيعة (المندمجة) على اساس قيمتها السوقية العادلة وقت الاندماج وبمقارنة القيمة السوقية لصافي الاصول للمنظمة المندمجة بتكلفة شرائها يعتبر الفرق اما شهرة موجبة او سالبة ، وبالتالى ماهو الحل أو المدخل لقياس القيمة العادلة فى حالة عدم توافر أسعار السوق عن القياس المحاسبى لعمليات اندماج المنظمات المعرفية.

وترتيبا على كل ماسبق يمكن **بلورة مشكلة الدراسة فى عدة تسأولات هى :**

١- ما أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الصادرة عن عمليات اندماج المنظمات المعرفية وهل يختلف هذا التأثير باختلاف المدخل المستخدم لقياس القيمة العادلة ؟

٢- ما أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الصادرة عن عمليات اندماج المنظمات المعرفية وهل يختلف هذا التأثير باختلاف المدخل المستخدم لقياس القيمة العادلة ؟

٣- ماهى أشكال الاندماج بين المنظمات المعرفية وهل يوجد ارتباط بين شكل الاندماج والدافع الذى تسعى المنظمات إلى تحقيقه من وراء الاندماج؟

٤- ماهو أفضل مداخل قياس القيمة العادلة عند تطبيق طريقة الشراء فى القياس المحاسبى لعمليات اندماج المنظمات المعرفية؟.

أهداف الدراسة: وللاجابة عن التساولات السابقة تستهدف الدراسة :

١- دراسة أثر تحول المعايير الدولية نحو محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية المعلومات الورادة فى التقارير المالية.

٢- دراسة متطلبات تطبيق المداخل المختلفة لقياس القيمة العادلة .

٣- دراسة الانتقادات والمعوقات التى تحول دون تطبيق القيمة العادلة وعلاقة هذه الانتقادات بمتطلبات تطبيق مداخل قياس القيمة العادلة.

٤- دراسة أشكال ودوافع الاندماج وطرق المعالجة المحاسبية لعمليات الاندماج والعلاقة بين هذه الطرق ومداخل قياس القيمة العادلة.

فروض الدراسة:

وتحقيقا للاهداف السابقة تم صياغة الفروض التالية :

١. الفرض الاول : يوجد تأثيرمعنوى للمدخل المتبع لقياس القيمة العادلة على موثوقية المعلومات المالية الواردة فى القوائم المالية لمنظمات الاعمال المعرفية.
٢. الفرض الثانى : يوجد تأثيرمعنوى للمدخل المتبع لقياس القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المالية الواردة فى القوائم المالية لمنظمات الاعمال المعرفية.
٣. الفرض الثالث : يوجد ارتباط معنوى بين الانتقادات الموجه لمحاسبة القيمة العادلة و المدخل المتبع لقياس القيمة العادلة.
٤. الفرض الرابع: يوجد ارتباط معنوى بين دوافع الاندماج واشكال الاندماج لمنظمات الاعمال المعرفية.
٥. الفرض الخامس : يوجد ارتباط معنوى بين المدخل المتبع لقياس القيمة العادلة وطرق المعالجة المحاسبية لعمليات الاندماج لمنظمات الاعمال المعرفية.

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسةإلى أنها تعد امتداداً للبحوث السابقة المتعلقة بتقييم مداخل قياس القيمة العادلة والانتقادات الموجهة للقيمة العادلة خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على ملاءمة وموثوقية المعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركات المندمجة ، كما يمثل موضوع الدراسة أهمية كبيرة (بشكل خاص) بالنسبة للمنظمات المعرفية وخاصة فيما يتعلق بتقديرات عناصر القوائم المالية لهذه المنظمات والتى تمثل الاصول المعنوية الغالبية العظمى من أصولها، وتقييم فوائد عملية الاندماج بين هذه المنظمات بهدف مواجهة التحديات والصعوبات الناتجة عن ظاهرة العولمة وتحرير التجارة العالمية واقتصاديات السوق الحر.

خطة الدراسة:

الفصل الأول/ الإطار العام للدراسة
الفصل الثاني/ محاسبة القيمة العادلة وأثرها على القياس المحاسبي ويشمل
المبحث الاول: العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.
المبحث الثاني: مداخل قياس القيمة العادلة.
الفصل الثالث/ ماهية عمليات الاندماج للمنظمات والمعالجة المحاسبية لها .
المبحث الاول: الاندماج (مفهومه– دوافعه- أشكاله).
المبحث الثاني: طرق المعالجة المحاسبية لعمليات الاندماج.
المبحث الثالث: المنظمات المعرفية
الفصل الرابع/ الدراسة التطبيقية.

أولا :مفهوم القيمة العادلة :

قدم العديد من الباحثين تعاريف متتعددة للقيمة العادلة منها : بأنها المبلغ الذي يتم بواسطته بيع أو شراء الأصل من خلال عملية تبادلية حقيقية بين إطراف راغبة في التبادل بعيدة عن أثار التصفية ، أما القيمة العالة للالتزام فهى تلك القيمة التي تستحق أو المبلغ الذي يتم سداده في عملية تبادل حقيقية بين أطراف راغبة بالعملية مع استبعاد أثار التصفية(صالح ٢٠٠٩،ص ٢٣).

كما عرفها(حماد،٢٠٠٢،ص٥٢٢) بأنها السعر الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع حين لا يكون الأول مكره على الشراء والثاني مكره على البيع وان يكون لكلا الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية.

ويوجد عدة مصطلحات تستخدم فى الدراسات المحاسبية أحيانا للتعبير عن القيمة العادلة للاصول والخصوم للمنظمات وذلك على اعتبار انها مصطلحات مرادفة للقيمة العادلة ومن هذه المصطلحات على سبيل المثال :-

١-التكلفة الاستبدالية : هي مقدار من النقدية (أو ما يعادلها) والذي تتحمله المنظمة فيما لو قامت بإعادة شراء ما تمتلكه من أصول في الوقت الحالي أو ما يمكن أن يتوفر للمنظمة من نقدية (أو ما يعادلها) عند تحمله التزام من الالتزامات في الوقت الحالي(القشي، ٢٠٠٨، ٥) .

٢-القيمة الجارية : وتتمثل في مقدار النقدية أو ما يعادلها من النقد والتى تتميز بقابلية التحول بسهولة لمبالغ معلومة من النقد والذي يمكن الحصول عليه فيما لو قامت المنظمة ببيع ما لديها من موجودات في الوقت الحالي ،حيث يفترض أن تعكس هذه القيمة ظروف السوق السائدة وقت التغيير مما يوفر أمكانية المقارنة بين قيمة الموجودات التي تم الحصول عليها في أوقات مختلفة (القصاص،٢٠١٥، ص٤١) .

٣-صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة: تقوم على تقدير التدفقات المستقبلية حسب الفترات الزمنية باستخدام معدل خصم مناسب وتعتبر هذه الطريقة هي الأساس في أثبات عناصر البنود المدينة والدائنة طويلة الأجل باستخدام معامل الخصم الذي يمثل معدل الفائدة الخالي من المخاطر بالإضافة إلى علاوة المخاطر للبنود المطلوب قياسها كما (تهامي،٢٠٠٩،ص١١٤) .

٤- صافي القيمة الحالية القابلة للتحقيق : وتمثل النقدية الصافية التي ينتظر الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الموجودات أو المطلوبات إلى نقدية وتمثل صافي القيمة الحقيقية القابلة للتحقق بشكل عام صافي سعر البيع الجاري للأصل وقد يصعب عمليا تحديد مساهمة كل اصل في توليد

التدفقات النقدية وبالتالي يصعب تجميع كامل التدفقات من اجل التوصل الى القيمة العادلة الحالية للمنظمة (احمد،٢٠١٤،ص٤٨) .

٥- **القيمة السوقية** : ويقصد بها السعر الذي تنتقل به الملكية بين بائع ومشتري راغبين يتوفر لدى كل منها الحرية الكاملة للبيع والشراء وكلا الطرفين على معرفة بالحقائق ذات الصلة(احمد ،٢٠١٤، ص٤٨) .

وبخصوص هذا الترادف بين هذه المصطلحات والقيمة العادلة أوضح (Christensen et al ,2012 , p25) أن جميع المفاهيم السابقة للقيمة العادلة تتفق فى نقاط معينة هى:

أ- ارتباط جميع المفاهيم بمقدار المنافع والعوائد المتوقع الحصول عليها في المستقبل،بمعنى ارتباط المفهوم بالعوائد المستقبلية المتمثلة في صافي التدفقات النقدية المتولدة في المستقبل.

ب- الارتباط القوي للمفهوم بالمستقبل مما يعني انه يتم تقييم الأصل فى المنظمة مستمرة فالتقييم ليس بغرض التصفية .

ثانيا :مبررات التحول من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة

تجدر الإشارة إلى أن الجدل بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية يرجع إلي الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية والتي من أهمها خاصيتي الملاءمة والموثوقية، فمن ناحية ينظر إلي التكلفة التاريخية على أنها أكثر موثوقية مقارنة بالقيمة العادلة، وخاصة في الحالات التي لا توجد فيها سوق نشطة للبنود التي يراد قياسها باستخدام القيمة العادلة، إلا أنه من ناحية أخرى ينظر إلي معلومات القيمة العادلة أنها أكثر ملاءمة في ضوء الظروف الاقتصادية السائدة وقت تقديم المعلومات أي أنه يقدم معلومات مالية أكثر شفافية، ونظراً لأنه لا يمكن الاستغناء عن أي من خاصيتي الملاءمة والموثوقية لذ يفضل في بعض الفترات او الظروف مدخل التكلفة التاريخية وفي فترات أوظروف أخرى يتم تفضيل مدخل القيمة العادلة، حيث يحقق استخدام القيمة العادلة مصداقية الافصاح فى التقارير المالية وبهذا فهو يلغي احد عيوب التكلفة التاريخية في عدم تمثيل القوائم المالية للمركز المالي للمنظمة بصدق ، فمداخل قياس القيمة العادلة توضح تأثر القيم النقدية بحركة السوق والتي ترتبط بشكل رئيسي بالظروف الاقتصادية مما يؤكد أن القيمة العادلة تقدم معلومات تمثل ظروف السوق الحالي مما يعظم من منفعتها لمستخدمي هذه المعلومات (Chaudnry and (toll,2015,p2

ويرى الباحث أنه برغم من مبررات التحول للقيمة العادلة يظل هناك مشكلة وهى كيف يتم قياس القيمة العادلة في حالة عدم وجود سوق نشط للأصل محل القياس ففى هذه الحالة تعتمد عملية قياس القيمة العادلة على التقديرات والتنبؤات ومن المعروف أن هذه التقديرات تختلف باختلاف القائم بإعدادها ودوافعه وهلى ترتبط دوافعه بادارة

الارباح عن طريق هذه التقديرات ، ففى هذه الحالة يتسأل الباحث هل فى مثل هذه الظروف تتصف المعلومات الوارة فى القوائم المالية المعدة طبقا للقيمة العادلة بالموثوقية ؟؟ فقياس القيمة العادلة هنا يفتقر للموثوقية لذا يجب على المحاسبين الموازنة بين الملاءمة و الموثوقية.

ثالثا :مداخل قياس القيمة العادلة

أوضح المعيار IFRS,13 أنه يوجد تسلسل هرمى يصنف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة الي ثلاثة مستويات كما يلي (أحمد ، ٢٠١٤، ص٣٢-٣٣):-

المستوى الأول Quoted Prices:

وهي المُدخلات التي تُستخدم بناء على معلومات السوق لأسعار السوق لأصول متماثلة في سوق فعال ، فمدخلات المستوى الأول عبارة عن اسعار معلنة (غير معدلة) في السوق النشط للأصول أو الإلتزامات المطابقة لتلك التى تمتلكها المنشأة والتي تستطيع المنشأة الوصول اليها في تاريخ القياس، ستتم اِتاحة مدخلات المستوى الأول للعديد من الأصول والإلتزامات المالية والتي يمكن تبديل بعضها في الأسواق النشطة المتعددة، وتبعا لذلك يتم التركيز في المستوى الأول على تحديد كل مما يلي(فقرات المعيار من ٧٦:٨٠) :-

أ. السوق الأصلى للأصل أو الإلتزام أو السوق الأكثر ربحا لأصل أو إلتزام عند غياب السوق الأصلي.

ب. ما إذا كان بإمكان المنشأة أن تبرم معاملة للأصل أو الإلتزام بالسعر المعتمد في ذلك السوق في تارخ القياس.

المستوى الثاني Observable inputs :

تتمثل مدخلات المستوى الثاني فى كافة المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة والمدرجة ضمن المستوى الأول، هذا وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الإلتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشروتتضمن مدخلات المستوى الثاني ما يلي (فقرات٨٠ :٨٥) :-

أ. الأسعار المعلنة للأصول أو الإلتزامات المماثلة في الأسواق النشطة.

ب. الأسعار المعلنة للأصول أو الإلتزامات المطابقة أو المماثلة في الأسواق غير النشطة.

ج. المدخلات المثبتة في السوق.

د. المدخلات الملحوظة للأصل أو الإلتزام بإستثناء الأسعار المعلنة وتختلف تعديلات مدخلات المستوى الثاني بناءً على بعض العوامل مثل حالة الأصل و موقعه، ومدى ارتباط المدخلات بالبنود قابلة للمقارنة مع الأصل أو الإلتزام وحجم أو مستوى النشاط في السوق الذي تتم ملاحظة المدخلات به.

المستوى الثالث Un Observable Input:

تتمثل مدخلات المستوى الثالث بالمدخلات غير الملحوظة للأصل أو الإلتزام حيث أوضح (معيارIFRS ، الفقرات من ٨٦-٩٠) أن :

أ- يتم إستخدام المدخلات غير الملحوظة لقياس القيمة العادلة بمقدار عدم توفر المدخلات الملحوظة مما يسمح بمواقف يكون فيها نشاط سوق ضئيل، ان وجد للأصل أو الإلتزام في تاريخ القياس، أي أن سعر البيع في تاريخ القياس من وجهة نظر المشارك في السوق الذي يحتفظ بالأصل او يدين بالإلتزام، وعليه يتعين أن تعكس المدخلات غير الملحوظة الإفتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الإلتزام بما في ذلك الإفتراضات حول الخطر.

ب- يجب الأخذ في الاعتبار المخاطر الكافية عند استخدام أساليب التقييم الأخرى لقياس القيمة العادلة مثل نموذج التسعير.

ج- يجب على المنشأة صياغة مدخلات المستوى الثالث باستخدام أفضل المعلومات المتوفرة في ظل ظروف عدم التأكد والتي قد تتضمن البيانات الخاصة بالمنشأة، ويجب عليها تعديل تلك البيانات في حال كانت المعلومات المتوفرة بشكل معقول اذا تبين ان المشاركين الآخرين في السوق يستخدمون بيانات مختلفة ،وبناءا على التسلسل الهرمى السابق لمدخلات القياس يعرض الباحث فيما يلى المداخل المختلفة لقياس القيمة العادلة وهى :-

المدخل الاول :مدخلالسوق:-

يعتبر هذا المدخل من اشهر المداخل المستخدمة في تقييم المنظمة الاقتصادية ولعل السبب في ذلك هو تركيز كافة المعايير باختلاف مصادرها على استخدام السعر السوقي بشكل اساسي في التقييم واعتباره يمثل القيمة العادلة ، هذا فضلا عن ان الواقع التطبيقي يؤيد هذا المدخل نظرا لسهولة تطبيقه وعدم اعتماده على البيانات التاريخية مطلقا، وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية (FASB) كيفية قياس تقديرات القيمة العادلة وفقا لهذا المدخل كما يلى (الغامدي،٢٠٠٦،ص٩٥) :-

١- اذا كانت الاصول متداولة في سوق نشط وذات سيولة عالية فأن السعر المعلن في سوق نشط يعد أفضل مقياس للقيمة العادلة حيث يكون سعر السوق متاح للجميع وهذا السعر يكون:-

أ- سعر العرض الحالي إذا كان الاصل محتفظ به او الالتزام سيتم اصداره .

ب- سعر الطلب إذا كان الأصل سيتم امتلاكه او الالتزام محتفظ به .

ج- سعر اخر عملية : في حالة عدم توفر معلومات عن الاسعار الحالية بشرط عدم حدوث تغير كبير في الاوضاع الاقتصادية بين تاريخ اخر عملية وتاريخ التقييم .

د- اسعار السوق الوسيطة : اذا كان لدى المنظمة اصول او التزامات متقابلة .

٢- اذا كانت الاصول غير متداولة في سوق نشط فأنه يفضل عدم تحديد مبلغ معين لقياس القيمة العادلة وانما تحديد مدى معين وبشكل معقول تقع القيمة العادلة ضمنه على أن يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات حول الخصائص الاساسية للأصل المراد تقييمه والتي تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية وذلك لمساعدتهم على عمل تقديرات الخاصة بتحديد القيمة العادلة.

بالرغم من أن مدخل السوق يتميز بسهولة التطبيق وعدم الاعتمادعلى القيم التاريخية وأنه يقدم قيم ملاءمة وموثوق فيها ألا أنه يوجد بعض الانتقادات التى تم توجيها لهذا المدخل منها:

١- شدة التقلبات في أسعار الاصول المعرفية يتعارض مع ملاءمة السعر السوقي في قياس وتقدير القيمة العادلة (الزهرة وعبدو،٢٠١٢،ص١٩٦) .

٢- في بعض الحالات قد لا تعبر الاسعار السوقية المشاهدة في السوق عن القيمة العادلة في تاريخ القياس كما هو الحال عندما تكون هناك احداث هامة تمت بعد اغلاق السوق ولكن قبل تاريخ القياس لذا يجب على المنظمة ان تطبق بصورة متسقة سياسة واحدة لتحديد هذه الاحداث ونوعيتها والتي قد تؤثر على قياس القيمة العادلة، وكذلك يجب تعديل السعر المشاهد وفقا لهذه المعلومات الجديدة وهذا التعديل قد ينقل قياس القيمة العادلة لمستوى قياس اقل في هرمية القيمة العادلة (صالح ،٢٠٠٩، ص٩٨) .

المدخل الثانى : مدخل الدخل

يعد مدخل الدخل مدخلاً معدلا للمدخل السوقي اي انه ليس منافسا للمدخل السوقي وانما يوجهه ويصحح انحرافاته ويطلق عليه اسم اخر ايضا وهو مدخل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة لأنه يركز على جانب الاستخدامات (الأصول) من خلال قياس قدرتها على تحقيق تدفقات نقدية مستقبلا خلال عمر المنظمة الاقتصادي ، ويعتمد مدخل الدخل فى قياس القيمة العادلة على قياس القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية إعتمادا على افتراض أن شركاء السوق هم السبب في تلك التدفقات النقدية المستقبلية ، وفي حالة استخدامه سوف يعكس قياس القيمة العادلة توقعات السوق الحالية بخصوص التدفقات المستقبلية

تقييم مدخل الدخل :

يتميز مدخل الدخل بإمكانية التطبيق في كل المواقف تقريبا فليس من المطلوب ان تكون المنظمة المستهدف تقيمها ذات اصول متداولة في سوق نشط او ان توجد منظمات اعمال مقارنة لها بل المطلوب توفير تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية ومعدل خصم مناسب وما يؤكد ذلك بيان معايير المحاسبة المالية رقم (SFAS١٠٧) والذى أوصى بأنه في حالة غياب اسعار السوق المعلنة يتم استخدام التدفقات النقدية المخصومة ضمن عدة طرق اخرى للتقدير والتعبير عن القيمة العادلة (حماد، ٢٠٠٢، ص١٥٨) .

أما بالنسبة للانتقادات الموجهة لهذا المدخل فتمثلت فى :

١- تعدد الاساليب والطرق والنماذج التي قدمها هذا المدخل قد يزيد من صعوبة الاختيار فيما بينهم لأجراء عملية التقييم ،فضلا عن أن إجراء عملية التقييم يتطلب توفير الكثير من المعلومات(مدخلات التقييم).

٢- هذه المدخلات ليست مزعجة فقط لصعوبة قياسها وإنما ايضا لإمكانية التلاعب فيها لإعطاء نتائج للتقييم تتوافق مع رغبة العميل وليس مع الحقيقة المعبرة عن قيمة المنظمة من قبل الأطراف المتخذة للقرار.

المدخل الثالث : مدخل التكلفة

يعتمد هذا المدخل فى تقدير القيمة العادلة علىالمبلغ المطلوب حاليا لإحلال المقدرة الانتاجية أو الخدمية لأصل ما (إحلال التكلفة) كما انه يعكس القيمة التي سيتم اقتضاؤها حديثا لاستبدال سعة الخدمة للأصل والتي يشار إليها عادة بالتكلفة الاستبدالية الحالية ،حيث يمكن تقدير القيمة العادلة لأصل ما بالنقدية المقدر سدادها للحصول على اصل اخر مشابه له (عبداللطيف،٢٠٠٨،ص٤٦٣) .

تقييم مدخل التكلفة : تم توجيه عدة انتقادات لمدخل التكلفة منها مشكلات القياس المحاسبي وهي التي تنشأ من اختلاف الأساليب والسياسات والطرق المحاسبية المتعلقة بمعالجة بعض بنود الاصول والالتزامات و هى مشكلات خارجة عن نطاق المحاسبة وهي التي لا تتمكن من معالجتها او تسجيلها في الدفاتر المحاسبية مثل درجة المخاطرة والتغيرات في القوة الشرائية للنقود وغيرها، ومن التحفظات على هذا المدخل انه يمكن لأكثر من مستخدم لنفس البيانات الوصول الى قيم احلال مختلفة وذلك بسبب الاختلاف مستوى التكنولوجي المتوقع والعمر المقدر له حيث ستختلف هذه البيانات من شخص لأخر (الفقي، ٢٠١٤،ص٤٩).

رابعا: مفهوم الاندماج

عرف الميعار (IFRS3) الاندماج بأنه ضم منظمات منفصلة معا في منظمة واحدة وعادة ما ينشأ في كل اندماجات منظمات الاعمال تقريبا منظمة واحدة – المنظمة الدامجة – تحصل على السيطرة على واحدة او اكثر من منظمات اعمال الاخرى – المندمجة، اما اذا استحوذت احدى المنظمات على واحدة او اكثر من المنظمات الاخرى غير المصنفة على انها منظمات اعمال، فان هذا الاستحواذ لا يعتبر اندماج منظمات اعمال (حماد،٢٠٠٨،ص٧٩٨-٨٠٨).

كما أوضح (مطاوع ،٢٠٠٦،ص٧) أن الاندماج هو عملية اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر ويتم هذا الاتحاد من خلال إطار قانونى يتمثل فى الدمج عن طريق الضم أو المزج ، ويترتب على عملية الاندماج زوال الصفة القانونية لبعض أو كل الشركات الداخلة فى عملية الاندماج، بينما اشار احد الباحثين (النسور،٢٠٠٩،ص١٢٠) إلى ان الاندماج عبارة عن عقد بين منظمتين أو أكثر يتم بمقتضاه توحيد ذمتهم المالية بحيث

يجتمع كافة الشركاء في منظمة واحدة عن طريق انقضاء كافة المنظمات المندمجة وظهور منظمة جديدة محل هذه المنظمات.

خامسا :دوافع الاندماج

الاندماج له اهداف ومبررات اقتصادية وتجارية وبعضها يعود بالنفع والفائدة على المنظمة المندمجة ذاتها، والبعض الاخر يتعلق بمصلحة الاقتصاد الوطني ومصلحة المستهلكين والمساهمين من جهة اخرى ومن أهم هذه الدوافع التى ذكرها العديد من الباحثين ما يلي :

١. من أهم العوامل المحفزة للاندماج حجم المنظمات فالمنظمات الصغيرة والمتوسطة تهدف من خلال الاندماج تقليل الدورة الإنتاجية الذي يؤثر بدوره على خفض التكاليف وبالتالي زيادة الأرباح على المدى الطويل مما يزيد من رأس مالها (Baxamusa et al,2013,p1)
٢. من دوافع الاندماج تحسين الكفاءة الإدارية للشركات المندمجة عن طريق الاستفادة من الخبرات والمهارات الإدارية الناجحة المتوفرة في الشركات المندمجة وتحسين الكفاءة الاقتصادية عن طريق الاستفادة من الأصول الرأسمالية ذات الطاقات الإنتاجية العالية خصوصاً إذا ما كانت تلك الأصول غير مستغلة بكامل طاقتها كذلك فان تنميط إنتاج المجموعة يخفض من تكاليف الإنتاج وتقليل المخاطر للشركة الدامجة عن طريق تأمين عناصر الإنتاج الرئيسة لنشاطها الاقتصادي وتخفيض المخاطر (عبود،٢٠١١،ص٢٠).
٣. تحقيق الوفورات الضريبية عن طريق الاستفادة من مزايا الإعفاء الضريبي الذي توفره بعض التشريعات الضريبية المطبقة في بعض الدول لتحفيز الشركات على الاندماج ، كما يمكن الاستفادة من الاندماج وتحقيق الوفورات الضريبية من خلال الخسائر المتراكمة حيث تسمح اغلب التشريعات الضريبية في اغلب الدول على ترحيل الخسائر أو تنزيلها من الأرباح المتحققة بعد تلك الخسارة، فمع وجود خسائر متراكمة لإحدى الشركات المندمجة التي تندمج مع الشركة التي تحقق أرباح ينخفض رصيد أرباحهما الخاضعة للضريبة فتقل ضريبة الدخل المستحقة عليهما (Hartman, 2010 , p1).

سادسا :أشكال الاندماج :

تتخذ عمليات الاندماج عدة إشكال منها (الدهراوى، ٢٠٠٩،ص٢٢):

١- **الشكل الأول الاندماج (Merger)** وهو يعني اختفاء الصفة القانونية للمنظمة أو المنظمات المندمجة من خلال اندماج منظمة أو أكثر في منظمة قائمة أي زوال المنظمات المندمجة قانونيا مما يتطلب من المنظمات بعض الإجراءات القانونية للاندماج بالكامل في منظمة واحدة قائمة سابقة .

٢- **الشكل الثاني الاتحاد (consolidation)** وتحدث عملية الاتحاد عند تأسيس منظمة جديدة تنتقل إليها كافة الأصول والخصوم لمنظمتين قائمتين مما ينتج عنه تصفية وزوال المنظمتين الداخلة في الاتحاد فإذا كان لدينا شركة (س) وشركة (ص) فقد يتم اتحادهما في شركة (ع) حيث يتم تصفية إعمال المنظمتين (س،ص) وتنتقل أصولهما وخصومها إلى المنظمة الجديدة .

٣- **الشكل الثالث السيطرة (Acquisitions)** تتمثل عملية السيطرة في قيام منظمة ما بشراء ٥١% أو أكثر من أسهم وأصول منظمة او منظمات أخرى مما يعطيها الحق فى الإدارة واتخاذ القرارات فى المنظمات المسيطر عليها وتيسير إعمالها وفق لمصالح المنظمة المسيطرة، وتتميز السيطرة عن الاندماج والاتحاد فى بقاء المنظمتين قائمتين وتمارسان إعمالهما بشكل مستقل ويبقى لكل منها صفته القانونية ولا يشترط ايضا شراء كامل الأسهم أو الأصول ويطلق على المنظمة المسيطرة بالقابضة و والمنظمة المسيطر عليها بالتابعة .

سابعا:أنواع الاندماج : يوجد عدة تصنيفات للاندماج منها :

أنواع الاندماج وفقا لطبيعة نشاط الوحدات المندمجة (صالح ،٢٠٠٥ ،ص١٥٣) :-

أ- الاندماج الأفقي(HORIZONTAL MERGER) ويتمثل فى وجود منظمتان تعملان وتتنافسان في نفس النشاط الإنتاجي وهذا النوع قد أخضعه المشرع لضوابط تنظيمية خاصة بموجب قانون المنافسة رقم (٢٣لسنة٢٠٠٤ بعنوان التركيز الاقتصادي) نظرا لتأثيره السلبي على مبدأ حرية المنافسة التجارية والصناعية والخدمية فانخفاض عدد المنظمات العاملة في مجال معين بسبب الاندماج سوف يسهل التواطؤ فيما بينهم.

ب- الاندماج العمودي(Vertical mergers) وهو الاندماج الذي يحدث عندما تندمج منظمتان تقوم كل منهما بإنتاج سلعه أو خدمة تتكامل مع السلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها منظمة أخرى ، فعلى سبيل المثال أن تندمج منظمة تقوم بإنتاج الورق مع منظمة أخرى تنتج أو تتخصص بأعمال الطباعة ويأخذ الاندماج العمودي صيغة الاندماج الخلفي ويحدث في الأوقات المزدهرة عندما يكون الطلب متزايد الأمر الذي يدفع بالمنظمات إلى تأمين الحصول على السلع الوسيطة للمحافظة على الإنتاج .

ت- الاندماج المختلط (Conglomerate merger) ويمثل الشكل الرئيسى للتمركز الرأسمالي فهو وليد ظروف المنافسة السائدة بين الاحتكارات التي تقف ورائها ثورة التكنولوجيا المعرفية وما يسببه من عدم التساوي في المنافع والإرباح من استخدام منجزات تلك الثورة ويحدث هذا النوع بين منظمتين أو أكثر يعمل كل منهما في إنتاج أنشطة غير مترابطة وذلك بهدف تحقيق التكامل فيما بينها (عبد الفتاح، ٢٠١٠، ٥).

ث -الاندماج المتجانس (Congener Merger) وهذا الاندماج يحصل بين منظمتين او منشأتين يتوافق نشاطهما في بعض الاعمال دون الوصول الى التكامل الافقي او العمودي

ثامنا :مشاكل عمليات الاندماج : يواجه تنفيذ أو تطبيق الاندماج عدة مشاكل (العقايدة ،٢٠١٢،ص٢٣) :-

أ- **مشاكل مالية :** قد يتسبب الاندماج في مشاكل كثيرة من الناحية المالية منها عدم تحقيقه للجهة المشترية (الدامجه) المكاسب والإرباح المتوقعة كعائد على الاستثمار خلال فترة زمنية معقولة من خلال الاندماج .

ب- **مشاكل احتكارية :** تعترف أدارة مقاومة الاحتكار بوزارة العدل في الولايات المتحدة الأمريكية بأن عمليات الاندماج التي تتم بين المنظمات هي عمليات احتكارية مما جعلها تضع قيودا على كل أنواع الاندماج .

ت- **مشاكل اقتصادية أو اجتماعية** : وهذه المشاكل ناتجة عن التوسع الذي يمكن أن يحدثه الاندماج فعادة ما يصاحب التوسع بين المنظمات عملية إعادة تنظيم لهذه المنظمات وإعادة هيكلتها مما يؤدي إلى استبعاد عدد كبير من العاملين وتقاعدهم قبل السن المطلوب وهذا يؤثر على المجتمع وعلى النشاط الاقتصادي لهذا المجتمع ،كما أن بعض أشكال هذا التوسع لا تمثل إضافة جديدة على المستوى القومي من حيث حجم الانتاج ونوعيته .

ث- **مشاكل كفاءة** :قد ينتج عن الاندماج ظهور منظمات كبيرة الحجم ولكنها ضعيفة وتفتقر للكفاءة سواء في الإدارة أو في تقديم خدمات ذات جودة عالية ويحث هذا إذا تمت عمليات الاندماج وفقا لاعتبارات غير اقتصادية (عبود،٢٠١١ ،ص٣٨) .

تاسعا :طرق المعالجة المحاسبية لعمليات الاندماج.

من القضايا المهمة التي يلعب فيها القياس المحاسبي دورا هاما وخطيراً هي قضية الاندماج بين المنظمات بشكل عام ومنها منظمات الاعمال المعرفية بغض النظرعن الشكل المتبع للاندماج في هذه المنظمات، فعملية الاندماج تستلزم تقييم المنظمات و تعظيم قيمة المنظمة او المنظمات الداخلة في الصفقة، وهذا ما يتطلب اختيار المدخل المناسب لقياس عمليات الاندماج لكي يساعدها على نجاح هذه العمليات (منصوروعبد الفتاح،٢٠١٠،ص٦٩)، وفيما يلى توضيح لهذه الطرق:-

١- : طريقة الشراء

تنظر طريقة الشراء إلى الاندماج على انه اقرب الى عملية شراء وحدات اخرى وبالتالي يجب على المنظمة المشترية (الدامجة) ان تسجل في دفاترها الاصول والالتزامات الخاصة بالمنظمة المبيعة (المندمجة) على اساس قيمتها السوقية العادلة وقت الاندماج وبمقارنة القيمة السوقية لصافي الاصول للمنظمة المندمجة بتكلفة شرائها يعتبر الفرق اما شهرة موجبة او سالبة ،وهذا وقد أشار المعيار الدولي

(IFRS3) بعنوان (إندماج منشأت الاعمال) إلى أن طريقة الشراء تنظر لأي اندماج اعمال على ان هناك مشتري وكيان اخر يتم الاستحواذ عليه وان المنظمة الدامجة تشتري صافي الأصول للمنظمة المستحوذ عليها وتعترف في سجلاتها بالأصول والخصوم المشتراة وكذلك اي التزامات محتمله قد تنشأ، ويشمل ذلك البنود التي لم يتم الاقرار بها مسبقا بواسطة الكيان المستحوذ عليه ، فوفقا لهذه الطريقة تقوم المنظمة الدامجة بالاعتراف بالأصول والالتزامات، والالتزامات المحتملة للمنظمة المندمجة بقيمتها العادلة في تاريخ الاندماج ويعترف بالشهرة كأصل ولا يتم إطفائها على عدد معين من السنين انما تخضع لاختبار التدني سنويا، ولا يكون قياس اصول المنظمة الدامجة نفسه او التزاماتها متأثرا بالصفقة، وكذلك لا يكون لأي اصول اضافية او التزامات للمنظمة الدامجة المعترف بها كنتيجة للصفقة أي تأثير على الصفقة لأنها ليست اجزاء منها (حماد،٢٠٠٨،ص٨٠٧:٨١٠) .

تقييم طريقة الشراء :

وبالرغم من المزايا العديدة التي تتميز بها طريقة الشراء الا انها ليست خالية من مجالات النقد وتتمثل هذه المجالات في بعض المشاكل المحاسبية التي تنشأ عند معالجة الشهرة الناتجة عن الاندماج، كذلك عدم التجانس في تقييم الاصول والخصوم للمنظمة المندمجة والدامجة فاحدهما بالقيمة العادلة والاخرى بالقيمة الدفترية ، أما مزايا تطبيقها فتتمثل فى مايلي :-

١- ان استخدام طريقة الشراء له تأثير ايجابي على جودة المعلومات المحاسبية فإظهار الشهرة كأصل وتخفيض قيمتها يؤدي الى تخفيض الدخل المحاسبي المعلن دون التأثير على قيمة التدفقات النقدية وهذا يؤدي الى جودة قياس الدخل.

٢- ان تقييم صافي أصول المنظمة المندمجة طبقا للقيمة العادلة في تاريخ الاندماج يعمل على استبعاد اثر اي محاولات تكون قد تمت قبل الاندماج لا ظهار صافي الأصول بأقل أو أكثر من قيمتها الحقيقية .

٢:- طريقة تجميع المصالح

وفقاً لهذه الطريقة فأنه يتم تقيم الأصول والخصوم للمنظمة المندمجة بالقيمة الدفترية وليس بقيمتها السوقية العادلة لهذا لا يتم إظهار الشهرة بسبب أن المبلغ المدفوع ثمنا للمنظمة المندمجة سواء بالزيادة أو بالنقصان عن القيمة الدفترية لا يتم تسجيله بالدفاتر إنما يحمل كمصروف للفترة التي وقعت بها عملية الاندماج ويعد هذا الشيء غير صحيح، ومن خلال هذه الطريقة ينظر الى الاندماج على انه تبادل للأسهم والاصول بين مساهمي الوحدات المندمجة وبالتالي لا ينتج عنه أي تغيير في المركز المالي لهذه المنظمات ومن الانتقادات التي توجه لهذه الطريقة ان التقييم فيها لا يعكس

القيمة الحقيقية او العادلة لتلك العناصر وهذا ما دعا البعض الى عدم السماح باستخدام هذه الطريقة كأحدي طرق المحاسبة عن الاندماج (جابر،٢٠١٣ ،ص٥٦) .

١- جوهر الانتقاد الموجه لطريقة تجميع المصالح يتعلق بمشكلتي القياس والافصاح، وهما من المشاكل المحاسبية الهامة حيث ان القيم الدفترية للأصول لا تعتبر ملاءمة لقياس قيمة الاندماج، كما ان القوائم المالية التي تعد بعد الاندماج ستكون مضللة لحملة الاسهم وقراء تلك القوائم، فطريقة تجميع المصالح لا تتمشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عام، ، فهذه الطريقة تسفر عن معلومات مضللة يمكن ان تؤدي الى اتخاذ العديد من القرارات غير المبررة اقتصاديا مطاوع ،٢٠٠٦، ص ٣٧:٣٨) .

٢- الانتقاد الأساسي الذي يوجه لطريقة توحيد المصالح يتمثل في انها تتجاهل قيم الاصول التي يتم تعامل الاطراف على اساسها وتستبدلها بقيم غير مناسبة تماما وهي القيم بدفاتر المنظمة البائعة، ،كما أن ادراج المنظمة الدامجة للأرباح المحتجزة للمنظمة المندمجة في القوائم المالية يؤدي الى زيادة حقوق الملكية والقدرة على المديونية وقد يعتبر ذلك نوع من التضليل ،ويوضح الجدول التالى المقارنة بين كلا من طريقة الشراء وطريقة تجميع المصالح (عريوة، ٢٠١٠، ص١١٠).

٣- طريقة البداية الجديدة أو المتكافئة

طبقا لتلك الطريقة فأن جميع أصول والتزامات المنظمات الداخلة في عملية الاندماج يتم تقييمها على اساس القيمة السوقية العادلة لأغراض المحاسبة والتقرير عن عملية الاندماج، وهذا ما يميزها عن الطريقتين السابقتين،فهي بذلك تختلف عن طريقة تجميع المصالح التي تتجاهل القيمة العادلة وتستخدم القيمة الدفترية للأصول والخصوم لجميع المنظمات الداخلة في عمليات الاندماج، كما تختلف عن طريقة الشراء التي تقصر عملية تقييم صافي الأصول طبقا للقيمة العادلة على المنظمة او المنظمات المندمجة فقط بينما صافي اصول المنظمة الدامجة فتظل بقيمتها الدفترية(مطاوع ،٢٠٠٦،ص٢٧)

ويفضل استخدام هذه الطريقة في حالات معينة يتوافر فيها مقومات محددة تتمثل في أنه يوجد تشابه الى حد كبير في خصائص المنظمات الداخلة في عملية الاندماج خاصة الحجم، وان هناك صعوبة كبيرة في تحديد المنظمة الدامجة والمنظمة المندمجة، لكن يؤخذ عليها انها تتطلب اعادة تقييم اصول وخصوم جميع المنظمات الداخلة في الاندماج وتخلق شهرة لكل من المنظمة البائعة والمشترية وان كان ظهور الشهرة لدى المنظمة البائعة امر مقبولا فأنه ليس من المقبول منطقيا ظهور شهرة لدى المنظمة المشترية بمناسبة عملية الشراء (مطاوع ،٢٠٠٦،ص٤٦) .

عاشرا: مفهوم إدارة المعرفة

اثار مفهوم الاصول المعرفية اهتمام الكثير من الباحثين والمنظمات المهنية بسبب طبيعتها وخصائصها التي تجعل الاعتراف بها وقياسها والتقرير عنها احد اهم التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة لانها تمثل القوة الحقيقية والثروة الاساسية لمنظمات الاعمال في ظل اقتصاد مبني على المعرفة ،فالعديد من الوحدات سواء الخدمية او الانتاجية في الوقت الحاضر تكون القيمة السوقية لصافي اصولها اكبر من القيمة الدفترية لها ، مما يعني وجود فجوة قياس بينهما نتيجة وجود نوعية من الاصول لم يتم الاعتراف بها وبالتالي لم يتم قياسها او التقرير عنها بتلك الوحدات ويمكن ان يطلق على تلك الاصول بالأصول المعرفية (عمر،٢٠١١،ص ك) .

و تعد ادارة المعرفة تحولا نوعيا لمعظم منظمات الاعمال فهى عبارة عن مجموعة عمليات تهدف الى تحويل الموارد(الموجودات) الى قيم ملموسة وذلك من خلال التركيز على الاصول غير الملموسة بالدرجة الاساسى، بمعنى انها عملية تنظيمية متكاملة لتوجيه نشاطات المنظمة للحصول على المعرفة وتخزينها ا وتطورها واستخدامها من اجل تحقيق اهداف المنظمة (Moussa ,2010,pp 89-92).

وقد حدد المعيار المحاسبي الدولي (LAS38) الاصول غير الملموسة (الاصول المعنوية) مجموعة من الشروط في حالة الاندماج بين المنظمات المعرفية التي تكون الغالبية العظمى لاصولها غير ملموسة (معنوية) وهي ما يلي (Moussa ,2010,pp 89-92).

أ- اذا تم اقتناء الأصول المعنوية كجزء من عمليات اندماج منظمات الاعمال المعرفية فأن تكلفتها تكون بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ولذا فان احتمال حدوث منفعة اقتصادية مستقبلية سينعكس بالقيمة العادلة، وفي حالة الاندماج بين هذه المنظمات ينبغي الاعتراف بمثل هذه الاصول المعنوية وبشكل منفصل عن الشهرة التجارية .

ب- تقييم وقياس القيمة العادلة لأصل معنوي ما في اندماج المنظمات يمكن ان يكون صعبا، ويمكن الاستعانة بمعاملات سوقية او اسعار معلنة قابلة للمقارنة، وقد يكون هناك مجموعة من القيم يمكن تخصيص احتمالات لها .

الدراسة التطبيقية

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة التطبيقية وضع مجموعة من الفروض العلمية واختبار مدى صحتها وهو ما سيتم تناوله في هذا الفصل، حيث يتمثل مجتمع الدراسة في منظمات الاعمال المعرفية وتم توزيع عدد ١٠٠ قائمة استقصاء داخل عدد من المنظات المعرفية وهى (اتصالات- فودافون- موبينيل- بابل للبرمجيات – العربية للكمبيوتر- المصرية للانظمة المتطورة).

نتائج اختبار فروض الدراسة

١. أوضحت نتائج التحليل الاحصائى أنه يمكن للباحث أن يقبل الفرض الاول البديل وهو **" يوجد تأثير معنوى للمدخل المتبع لقياس القيمة العادلة على موثوقية المعلومات المالية الواردة فى القوائم المالية لمنظمات الأعمال المعرفية "**، حيث ا تضح أن مدخل التكلفة هو أكثر المداخل التى تؤثر على موثوقية المعلومات المالية الواردة فى القوائم المالية لمنظمات الأعمال المعرفية؛ حيث بلغت نسبة إسهامه أو تأثيره (R^2) على موثوقية المعلومات الواردة فى القوائم المالية لمنظمات الأعمال المعرفية (١٦,٩%) بينما كانت نسبة إسهام المدخلين الأخرين (مدخل السوق، مدخل الدخل) هى (١٣,٤%، ٦%) على الترتيب.

٢. أوضحت نتائج التحليل الاحصائى أنه يمكن للباحث أن يقبل الفرض الثانى البديل وهو" **يوجد تأثيرمعنوى للمدخل المتبع لقياس القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المالية الواردة فى القوائم المالية لمنظمات الأعمال المعرفية "**، حيث اتضح أن مدخل السوق هو أكثر المداخل التى تؤثر على ملاءمة المعلومات المالية الواردة فى القوائم المالية لمنظمات الأعمال المعرفية، حيث بلغت نسبة إسهامه أو تأثيره (R^2) على ملاءمة المعلومات الواردة فى القوائم المالية لمنظمات الأعمال المعرفية(١٥,١%) بينما كانت نسبة إسهام المدخلين الأخرين (مدخل التكلفة، مدخل الدخل) هى (١٠,٥%، ٩%) على الترتيب.

٣. أوضحت نتائج التحليل الاحصائى أنه يمكن للباحث أن يقبل الفرض الثالث البديل وهو **" يوجد ارتباط معنوى بين الانتقادات الموجهة لمحاسبة القيمة العادلة والمدخل المتبع لقياس القيمة العادلة"** حيث تبين:-

أ- توجد علاقة موجبة بين الانتقادات الموجهة لمحاسبة القيمة العادلة ومدخل التكلفة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (٠,٤٣٥) ،مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة بين الانتقادات الموجهة لمحاسبة القيمة العادلة ومدخل التكلفة.

ب- توجد علاقة موجبة بين الانتقادات الموجهة لمحاسبة القيمة العادلة ومدخل السوق، حيث بلغت قيمة معامل بيرسون (٠,٤٠٥) ،مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة بين الانتقادات الموجهة لمحاسبة القيمة العادلة ومدخل السوق.

ت- ج- توجد علاقة موجبة بين الانتقادات الموجهة لمحاسبة القيمة العادلة ومدخل الدخل، حيث بلغت قيمة معامل بيرسون (٠,٢٤٢) ،مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة ضعيفة بين الانتقادات الموجهة لمحاسبة القيمة العادلة ومدخل الدخل.

٤. أوضحت نتائج التحليل الاحصائى أنه يمكن للباحث رفض الفرض الرابع البديل وقبول فرض العدم بأنه **" لا يوجد ارتباط بين دوافع الاندماج وأشكال الاندماج لمنظمات الأعمال المعرفية"**، حيث تبين أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيةً بين دوافع الاندماج وأشكال الاندماج لمنظمات الأعمال المعرفية، حيث بلغت قيمة معامل بيرسون (٠,١٢٨) وهى قيمة ارتباط ضعيفة ليس لها دلالة احصائية.

٥. أوضحت نتائج التحليل الاحصائى أنه يمكن للباحث أن يقبل الفرض الخامس البديل جزئيا وهو **"يوجد ارتباط معنوى بين المدخل المتبع لقياس القيمة العادلة وطرق المعالجة المحاسبية لعمليات الاندماج لمنظمات الأعمال المعرفية "**، حيث تبين أنه توجد علاقة لها دلالتها الإحصائية بين مدخل التكلفة كأحد المداخل المتبعة لقياس القيمة العادلة وطرق المعالجة المحاسبية لعمليات الاندماج لمنظمات الأعمال المعرفية،كما تبين توجد علاقة لها دلالتها الإحصائية بين مدخل السوق كأحد المداخل المتبعة لقياس القيمة العادلة وطرق المعالجة المحاسبية لعمليات الاندماج لمنظمات الأعمال المعرفية ،كما تبين أنه لا توجد علاقة لها دلالتها الإحصائية بين مدخل الدخل كأحد المداخل المتبعة لقياس القيمة العادلة وطريقة توحيد المصالح كأحد طرق المعالجة المحاسبية لعمليات الاندماج لمنظمات الأعمال المعرفية ".

النتائج والتوصيات

أ- النتائج

١. عدم مقدرة العديد منمنظمات الاعمال المعرفية المحلية على تحمل تكاليف تطبيق محاسبة القيمة العادلة وخصوصاً الصغيرة منها والمتوسطة الحجم فتحملها لهذه التكاليف المرتفع من الممكن أن يكون سبباً في خروجها من منافسة الاسواق الداخلية والخارجية.

٢. عدم تبني التشريعات الضريبية تطبيق محاسبة القيمة العادلة ، فبيئة الاعمال لا تزال غير مهيأة تماماً لتطبيق محاسبة القيمة العادلة مما يعد من المعوقات التي تحول دون تطبيق متطلبات القياس بالقيمة العادلة من قبل منظمات الاعمال المعرفية.

٣. التقييم وفقاً للقيمة العادلة غير مطبق في اغلب المنظمات المعرفية والسبب عدم توفر الاسواق النشطة للأصول غير الملموسة والتى تمثل الغالبية العظمى من أصولها فعلى الرغم من وجود خبراء متخصصين في التقييم والتثمين لكن لم يتم الاستعانة بهم ارتفاع أجورهم .

٤. لا يمكن اعتبار الاندماج مجرد عقد قانوني يمضي من قبل طرفين او اكثر، بل يتعدى الى كونه قرار استراتيجي يصنف ضمن استراتيجيات النمو والتوسع

وهذا التوجه الذي من المفروض ان تسلكه كل المنظمات وذلك لمواجهة المنافسة المتزايدة بدلاً من الدفاع والانطواء تحت اجراءات واحتياطات سرعان ما تفشل اما تلك المنافسة.

٥. ان استخدام طريقة الشراء كطريقة للتسجيل المحاسبي لعمليات الاندماج يتوافق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فيما يتعلق بالقياس المحاسبي، كما ان استخدامها ينتج عنه ظهور حساب الشهرة وهي من الاصول المعنوية غير قابله للإهلاك بل يحدث لها اختبار للقيمة في نهاية كل دورة محاسبية.

٦. ان استخدام طريقة الشراء فقط في المحاسبة عن جميع عمليات الاندماج دون استثناء يعني النظر الى جميع تلك العمليات وباختلاف صورها على انها عمليات اقتناء من حيث الجوهر وهذا افتراض غير سليم، فحالة الاندماج التي تتم بطريقة المزج والتي تكون بين منظمات متقاربة فى الحجم نسبياً والتي لا يمكن معها تحديد الطرف الدامج او المندمج لا يمكن اعتبارها عمليات اقتناء وانما تشبه الى حد كبير عمليات تكوين منظمة جديدة.

ب- التوصيات

١- ضرورة قيام المنظمات المهنية المحاسبية بتوفير قواعد استرشاديه واضحة والقيام بإجراء تعديلات على معايير القيمة العادلة حتى يمكن قياسها بموضوعية أكثر من خلال تقليل الاعتماد على التقديرات الشخصية.

٢- ضرورة الموازنة بين خاصيتي الملائمة والموثوقية من قبل ادارة المنظمات المعرفية عند قيامها بتطبيق محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي بحيث لا يتم تفضيل تطبيق خاصية على حساب خاصية اخرى .

٣- الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية بشكل عام ومعايير القيمة العادلة بشكل خاص مع عمل ارشادات و ضوابط كفيلة بالحد من التلاعب عن طريق استغلال مرونة معايير القيمة العادلة.

٤- الحرص على اختيار مدخل القياس المناسب والاكثر موضوعية عند اعداد القوائم المالية حتى يمكنها أن تعكس الوضعية الحقيقية للمنظمات والتى يعتم عليها مختلف الاطراف المستخدمة للقوائم المالية.

٥- ضرورة قيام الحكومات بتقديم الحوافز والدعم للمنظمات المندمجة وذلك لإنجاح عمليات الاندماج مثل اعفاءها من الضرائب لعدد من السنوات لحين تحقيقها لأرباح،واصدار تشريع يمنع السماح لأي منظمة بالاندماج مع منظمة اخرى الا بعد مرور خمس سنوات على الاقل من بداية نشاطهاوذلك لضمان جدية انشاء تلك المنظمات.

قائمة المراجع

- الكتب

١. ـــ،
٢٠٠٣، " **المحاسبة عن القيمة العادلة**"، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٢. ـــ،
٢٠٠٨، "**موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الامريكية والبريطانية والمصرية**"، الجزء الثالث، الادوات المالية. الدار الجامعية، الاسكندرية.

٣. د. حماد، طارق عبد العال،٢٠٠٢، "**موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الامريكية والبريطانية والمصرية**" الجزء الثالث، المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٤. الدهراوي، كمال الدين مصطفى،٢٠٠٩، "**المحاسبة المالية المتقدمة**"، الطبعة الاولى، المكتب الجامعي الحديث.الاسكندرية.

الدوريات

١- -تهامي، عز الدين فكري، ٢٠٠٩، "المحاسبة عن القيمة العادلة في اطار المعايير المحاسبية وانعكاساتها في الازمة المالية العالمية"،**مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد الثالث والعشرون، العدد الاول.

٢- جابر، خالد فتحي،٢٠١٣، "المحددات المحاسبية لفعالية عمليات الاندماج والاستحواذ"، **مجلة المحاسبة المصرية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الخامس.

٣- الدباس، معتصم، ٢٠١٢، "اثر الاندماج على اداء الشركات وارباحها"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة البلقاء التطبيقية، المجلد العشرون،العدد الثاني

٤- عبد اللطيف، ناصر نور الدين، ٢٠٠٨، "اثر اختلاف بدائل القياس المحاسبي للقيمة العادلة لاستثمارات البنوك التجارية في الاوراق المالية على مدى ملائمة المعلومات المحاسبية"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الاول.

٥- النجار، جميل حسن،٢٠١٣، "اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرعن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية" ،**المجلة الاردنية في ادارة الاعمال**، جامعة الاردن، المجلد التاسع، العدد الثالث.

الرسائل

١- احمد، سيد محمد السيد، ٢٠١٤، "العلاقة بين تطبيقات مفهوم القيمة العادلة والأزمات المالية "، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

٢- -الغامدي، حمدان سعيد سعد الحمدان،٢٠٠٦، "المحاسبة عن الاستثمارات المالية باستخدام القيمة العادلة في اطار المعايير الدولية والسعودية واثرها على قرارات المستثمرين"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر .
٣- جاسم، راشد عبد الامير،٢٠١٠، "استراتيجية اندماج المصارف" **رسالة ماجستير**، قسم المحاسبة ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة.
٤- دبابنه، تامر سعيد خليل،٢٠٠٩، "العلاقة بين صافي مكاسب وخسائر القيمة العادلة غير المحققة والعوائد السوقية لأسهم البنوك التجارية الاردنية في ظل الحاكمية المؤسسية"، **رسالة ماجستير**، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن
٥- صالح، تامر محمد خليل،٢٠٠٥، "دراسة تحليلية لطرق المحاسبة عن اندماج الشركات"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر.
٦- صالح، تامر محمود محمد،٢٠٠٩، **"اثر تطبيق نموذج القيمة العادلة في مجال المحاسبة عن الاستثمارات العقارية على منفعة القوائم المالية وقابليتها للمقارنة"** ، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر
٧- عبود، أنوار هاشم، ٢٠١١، "اثر اندماج الشركات على الربح الضريبي" دراسة تطبيقية لعدد من الشركات الخاصة"، **رسالة ماجستير**، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العراق .
٨- عريوة، رشيد،٢٠١٠، "اساليب وطرق اندماج الشركات- دراسة مالية ومحاسبية"، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة الحاج خضر، الجزائر
٩- عمر، رانيا علي عقيلي، ٢٠١١، "نحو اطار مقترح للقياس والافصاح المحاسبي عن راس المال الفكري على المستوى القومي واثره على النتائج القومي"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر
١٠- الفقي، مصطفى ابراهيم عبد الحليم احمد، ٢٠١٤، "أثر المحتوى الاعلامي للقوائم المالية المستقبلية على قيمة المنشأة مع دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر.
١١- القصاص، أحمد محمد سليم،٢٠١٥، "دور المحاسبة عن القيمة العادلة في تقييم مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية"،**رسالة دكتوراه**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر .

مصادر أخرى

١. الزهرة،كراروعبدو،سليم ، ٢٠١٢، **"قياس القيمة العادلة للأسهم العادية باستعمال نموذج مضاعف الربحية"**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
٢. القشي، ظاهر، وكراجه، اشرف،٢٠٠٦، **"مدى قدرة انظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في شركات الخدمات المالية الاردنية على التكيف مع طرق القياس بواسطة القيمة العادلة"**، جامعة فيلادلفيا

٣. مطاوع ،أحمد كمال،٢٠٠٦،"إطار مقترح للقياس والافصاح عن الاثار المحاسبية والضريبية لاندماج الشركات – دراسة تحليلة تطبيقية"، **رسالة دكتوراة**، كلية التجارة ،جامعة المنصورة ،مصر.
٤. منصور، موسى بن و عبد الفتاح،علاوي، ٢٠١٠، " اهمية الاصول المعنوية ضمن المتطلبات الحديثة للبيئة الدولية للأعمال وموقعها ضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد" **المؤتمر الدولي الاول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الاعمال الدولية** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة المسيلة، ٤-٥، ديسمبر
٥. النسور، عبد الحكيم عبدالله، ٢٠٠٩، **"الاداء التنافسي لشركات صناعة الادوية الاردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي"**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، الاردن .

المراجع باللغة الانجليزية

1. Ali, J, 2005. "Integration Strategies Evaluation. Comparative Study of Single – and- Malty- Level. Strategies the Case of Us Based Bank Mergers**", thesis master** (Unpubli Shed Dissertation), Arab Academy For Banking . And Financial Science, Amman
2. Baxamusa ,Georgieva, Mufaddal and Dobrina 2013,"Two –Step Acquisitions and Liquidity Spread " J Econ Fin an, pp, 262-287
3. Chaudhry and Toll, 2015,"The Debate Over the Use of Fair Value Measurements, Interpretation and Application of International Financial Reporting Standards", Published, Gohn weiley and Son, inc
4. Christensen, Nikolaev, Hans B . and Valeri V. , 2012 ,"Does fair Value Accounting forenoon – Financial Assets pess The Markets test**", Review of Accounting Study**
5. Hartman. R, 2010, " Mergers and Acquisitions of small Businesses in trailed Economy" **Journal of Finance and Accounting**
6. Glover and Pierre 2005, "Separating Facts from Forecasts in Financial Statements", **Accounting Horizons** (Dec), PP. 267-282
7. Laux , Leuz and Christian, 2009, " the Crisis of Fair Value Accounting: Making Sense of the Recent Debate**", Accounting, Organizations and Society**, No. 34, pp. 826-834
8. Moussa . B, 2010, "On the International Convergence of Accounting Standards", **International Journal of Business and Management,** Vol. 5, No.4, pp, 89-92
9. Rawaili, 2009, "The Impact of Merger Policy on the Finical Performance of the Jordanian Companies a Field Study**", thesis master** ,Talal Abu Gazallah College: Amman